المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/02/2015

بيان اليوم

قراءات في مؤلفات الفقيد محمد بردوزي

7439/10

من أنشطة مؤسسة الربوة

نظمت مؤسسة الربوة للثقافة والفن مؤخرا بالرباط، ندوة فكرية تحت عنوان "قراءات في مؤلفات الفقيد محمد بردوزي" شارك فيها ثلة من الباحثين والحقوقيين كإدريس اليزمي وعبد الله ساعف وعبد الجليل ناظم وخديجة شاكر ومحمد الرضواني وبديعة ملوك أرملة بردوزي.

وقال الباحثون إن مؤلفات الفقيد تعتبر المسار الديمقراطي مسارا لولبيا وليس خطيا، إذ يمكن للديمقراطية أن تتراجع عن بعض المكاسب، مشيرين إلى أن بردوزي يركز في تحليله على جملة من العناصر منها الربط بين الخطاب والممارسة، واعتبار النسق السياسي مرتبطا بالنسق المجتمعي بصفة عامة، كما أن الديمقراطية في تصوره "تحتاج إلى مواطن حر ومستقل متحرر من كل علاقات التبعية، إذ يصعب القيام بانتخابات حرة دون تواجد مواطن حر".

وأضافوا أن الفقيد ركز أيضا على ضرورة وجود علاقات تعاقدية شفافة وواضحة في جميع المعاملات، كما أنه أكد على أن انتشار مبادئ حقوق الإنسان داخل المجتمع يمكن أن يعتبر سدا منيعا في وجه القيم المدمرة للديمقراطية بصفة عامة.

وركز المتدخلون على البعد الاستشرافي والتأسيسي في كتابات محمد بردوزي، مشيرين إلى أن كتاب "مصائر ديمقراطية" تحدث عن اللامركزية واللاتمركز، قبل أن يبدأ الحديث عنها في المغرب، وركز على ضرورة الانسجام وتأمين الصيرورات في وقت كان يتميز بتعدد المؤسسات الكلاسيكية الجديدة والأشكال الجديدة للحكامة والضوابط واللجوء إلى بنية الوكالات كما أنه يعتبر مسألة تقييم السياسات العمومية مسألة جوهرية.

ولفتوا الانتباه إلى تقييمه لمسألة التكنوقراط وانتقاده لهم عندما يصبحون هم صناع القرار، إذ يتصور أن على السياسيين أن يصنعوا القرار وأن يساعدهم التكنوقراط في تنفيذه، وهو ما يعتبره نوع من التوازن بين القرارات السياسية وبين ما هو تكنوقراطي.

وأشاروا إلى أن بردوزي حذر من ثلاثة مخاطر هي الحلقية وخروج مناضلي اليسار من السياسة ولجوئهم إلى المجتمع المدني على اعتبار أن المجتمع المدني حرفة والخطر الثالث هو الاحتواء الإيديولوجي الذي يعتبره حاضرا بقوة في المجتمع المدني.

واعتبروا أن أعمال بردوزي منذ السبعينيات إلى الآن، تتنوع بشكل كبير، لكن يمكن تلخيصها في ثلاثة مسائل أساسية، هي "البناء والمواجهة والوعي الثقافي"، مشيرين إلى اهتمامه بالكليات بدل الجزئيات وانتباهه إلى معنى المغرب الثقافي وإلى كون المفاهيم التي قامت عليها المجتمعات الحديثة لا تدخل في قلب المجتمع إذا طغت عليه الأمية.

وتناولوا من جهة أخرى المواقف الاستشرافية التي عبر عنها محمد بردوزي سنة 2000 بخصوص التعليم في كتابه "تحديث التعليم بالمغرب"، مشيرين إلى دلالة الزمن والدعوة إلى الإعمال الجريء للفكر، سواء في التعليم أو في الثقافة، وقوله بضرورة ارتكاز منهج الميثاق الوطني للتعليم على ثلاثة ركائز هي "التأويل والتنسيق الكلي والإبداع"، وإصراره على يقظة المواطن وتأهيله، كما نبه إلى منزلق النزعة الصورية وحذر من التشتت في إنشاء القوانين، ودعا إلى اجتثاث المقاربات التجزيئية والدعوة لإعمال الإبداع في تطبيق الميثاق محذرا من مخاطر الكسل.

وفي الختام تناولت الكلمة الباحثة بديعة ملوك أرملة محمد بردوزي التي أكملت تكوينها في كندا، لتقدم موقع زوجها على الانترنيت، والذي يشمل صور هذا الأخير مع عدد من الشخصيات وتكريمات نظمت له بعد وفاته فضلا عن مقالات تتناول محمد بردوزي المستشرف والمؤسس وصاحب الكلمات، والذي شارك في تأسيس عدد كبير من المؤسسات، علاوة على جزء يتعلق بالتعريف ببردوزي (1948-2011) ومساره التعليمي والتزامه السياسي والاجتماعي ودوره في المجتمع المدني وكذا في اللجان وهيئات الدولة وكذا مشاركاته في ندوات ومناظرات وطنية ودولية والأعمال والمؤلفات التي أصدرها.

تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة الربوة للثقافة والفن تعد جمعية ثقافية مستقلة، تعمل على تنظيم لقاءات وندوات في مختلف المجالات، فضلا عن قراءة الأدب النسائي المغربي وتنظيم لقاءات مع مبدعات مغربيات، وتقديم ومناقشة الدراسات الإنسانية التي تعنى بقضايا المرأة المغربية وتنظيم قراءات في الروايات العربية والمغربية الحاصلة على جوائز.

كما أن من مشاريع مؤسسة الربوة إحداث مركز الربوة للدراسات وإصدار مجلة ثقافية باسم المؤسسة وإحداث جائزة تشجيعية سنوية باسمها لفائدة المبدعين والباحثين من الشباب ومن النساء، وتنظيم حملات وقوافل مكتباتية من أجل تشجيع الإطلاع على الإنتاجات الثقافية بصفة عامة والإنتاجات الثقافية المغربية بصفة خاصة، وذلك لفائدة دور الفتاة والمكتبات المدرسية في المجال القروي خاصة.

محمد بردوزي

المغربية
الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

من بينهم إدريس اليزمي وعبد الله ساعف

باحثون وحقوقيون مغاربة يقدمون قراءات في مؤلفات محمد بردوزي بالرباط

8996/16

نظمت مؤسسة «الربوة» للثقافة والفن، نهاية الأسبوع المنصرم بالرباط ندوة فكرية تحت عنوان «قراءات في مؤلفات الفقيد محمد بردوزي» شارك فيها ثلة من الباحثين والحقوقيين منهم إدريس اليزمي، وعبد الله ساعف، وعبد الجليل ناظم، وخديجة شاكر، ومحمد الرضواني، وبديعة ملوك أرملة بردوزي.

وقال الباحثون إن مؤلفات الفقيد تعتبر المسار الديمقراطي مسار الوليا وليس خطيا، إذ يمكن للديمقراطية أن تتراجع عن بعض المكاسب، مشيرين إلى أن بردوزي يركز في تحليله على جملة من العناصر منها الربط بين الخطاب والممارسة، واعتبار النسق السياسي مرتبطا بالنسق المجتمعي بصفة عامة، كما أن الديمقراطية في تصوره «تحتاج إلى مواطن حر ومستقل متحرر من كل علاقات التبعية، إذ يصعب القيام بانتخابات حرة دون وجود مواطن حر».

وأضافوا أن الفقيد ركز أيضا، على ضرورة وجود علاقات تعاقدية شفافة وواضحة في جميع المعاملات، كما أنه أكد على أن انتشار مبادئ حقوق الإنسان داخل المجتمع يمكن أن يعتبر سدا منيعا في وجه القيم المدمرة للديمقراطية بصفة عامة.

وركز المتدخلون على البعد الاستشرافي والتأسيسي في كتابات محمد بردوزي، مشيرين إلى أن كتاب «مصائر ديمقراطية» تحدث عن اللامركزية واللاتمركز قبل أن يبدأ الحديث عنها في المغرب، وركز على ضرورة الانسجام وتزامن الصيرورات، في وقت كان يتميز بتعدد المؤسسات الكلاسيكية الجديدة والأشكال الجديدة للحكامة والضوابط واللجوء إلى بنية الوكالات، كما أنه يعتبر مسألة تقييم السياسات العمومية مسألة جوهرية.

ولفتوا الانتباه إلى تقييمه لمسألة التكنوقراط وانتقاده لهم عندما يصبحون هم صناع القرار، إذ يتصور أن على السياسيين أن يصنعوا القرار وأن يساعدهم التكنوقراط في تنفيذه، وهو ما يعتبره نوعا من التوازن بين القرارات السياسية وبين ما هو تكنوقراطي.

وأشاروا إلى أن بردوزي حذر من ثلاثة مخاطر هي الحلقية وخروج مناضلي اليسار من السياسة ولجوئهم إلى المجتمع المدني، على اعتبار أن المجتمع المدني حرفة والخطر الثالث هو الاحتواء الإيديولوجي، الذي يعتبره حاضرا بقوة في المجتمع المدني.

واعتبروا أن أعمال بردوزي، منذ السبعينيات من القرن المنصرم إلى الآن، تتنوع بشكل كبير، لكن يمكن تلخيصها في ثلاث مسائل أساسية هي «البناء والمواجهة والوعي الثقافي»، مشيرين إلى اهتمامه بالكليات بدل الجزئيات وانتباهه إلى معنى المغرب الثقافي وإلى كون المفاهيم التي قامت عليها المجتمعات الحديثة لا تدخل في قلب المجتمع إذا طغت عليه الأمية.

وتناولوا من جهة أخرى المواقف الاستشرافية التي عبر عنها محمد بردوزي سنة 2000 بخصوص التعليم في كتابه «تحديث التعليم بالمغرب»، مشيرين إلى دلالة الزمن والدعوة إلى الإعمال الجريء للفكر سواء في التعليم أو في الثقافة، وقوله بضرورة ارتكاز منهج الميثاق الوطني للتعليم على ثلاث ركائز هي «التأويل والتنسيق الكلي والإبداع»، وإصراره على يقظة المواطن وتأهيله، كما نبه إلى منزلق النزعة الصورية، وحذر من التشتت في إنشاء القوانين، ودعا إلى اجتثاث المقاربات التجزيئية والدعوة لإعمال الإبداع في تطبيق الميثاق، محذرا من مخاطر الكسل.

وفي الختام تناولت الكلمة الباحثة بديعة ملوك، أرملة محمد بردوزي، التي أكملت تكوينها في كندا، لتقدم موقع زوجها على الأنترنيت، الذي يشمل صور هذا الأخير مع عدد من الشخصيات وتكريمات نظمت له بعد وفاته، فضلا عن مقالات تتناول محمد بردوزي المستشرف والمؤسس وصاحب الكلمات، الذي شارك في تأسيس عدد كبير من المؤسسات، علاوة على جزء يتعلق بالتعريف ببردوزي (1948-2011) ومساره التعليمي والتزامه السياسي والاجتماعي ودوره في المجتمع المدني، وكذا في اللجان وهيئات الدولة ومشاركاته في ندوات ومناظرات وطنية ودولية والأعمال والمؤلفات التي أصدرها.

تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة «الربوة» للثقافة والفن تعد جمعية ثقافية مستقلة تعمل على تنظيم لقاءات وندوات في مختلف المجالات، فضلا عن قراءة الأدب النسائي المغربي وتنظيم لقاءات مع مبدعات مغربيات وتقديم ومناقشة الدراسات الإنسانية التي تعنى بقضايا المرأة المغربية وتنظيم قراءات في الروايات العربية والمغربية الحاصلة على جوائز.

كما أن من مشاريع مؤسسة «الربوة» إحداث مركز الربوة للدراسات وإصدار مجلة ثقافية باسم المؤسسة وإحداث جائزة تشجيعية سنوية باسمها لفائدة المبدعين والباحثين من الشباب ومن النساء، وتنظيم حملات وقوافل مكتباتية من أجل تشجيع الاطلاع على الإنتاجات الثقافية بصفة عامة والإنتاجات الثقافية المغربية بصفة خاصة، لفائدة دور الفتاة والمكتبات المدرسية في المجال القروي خاصة.

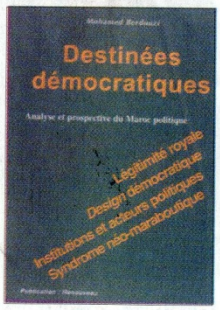

المغربية
الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

من بينهم إدريس اليزمي وعبد الله ساعف

باحثون وحقوقيون مغاربة يقدمون قراءات في مؤلفات محمد بردوزي بالرباط

8996/16

نظمت مؤسسة «الربوة» للثقافة والفن، نهاية الأسبوع المنصرم بالرباط ندوة فكرية تحت عنوان «قراءات في مؤلفات الفقيد محمد بردوزي» شارك فيها ثلة من الباحثين والحقوقيين منهم إدريس اليزمي، وعبد الله ساعف، وعبد الجليل ناظم، وخديجة شاكر، ومحمد الرضواني، وبديعة ملوك أرملة بردوزي.

وقال الباحثون إن مؤلفات الفقيد تعتبر المسار الديمقراطي مسار الوليا وليس خطيا، إذ يمكن للديمقراطية أن تتراجع عن بعض المكاسب، مشيرين إلى أن بردوزي يركز في تحليله على جملة من العناصر منها الربط بين الخطاب والممارسة، واعتبار النسق السياسي مرتبطا بالنسق المجتمعي بصفة عامة، كما أن الديمقراطية في تصوره «تحتاج إلى مواطن حر ومستقل متحرر من كل علاقات التبعية، إذ يصعب القيام بانتخابات حرة دون وجود مواطن حر».

وأضافوا أن الفقيد ركز أيضا، على ضرورة وجود علاقات تعاقدية شفافة وواضحة في جميع المعاملات، كما أنه أكد على أن انتشار مبادئ حقوق الإنسان داخل المجتمع يمكن أن يعتبر سدا منيعا في وجه القيم المدمرة للديمقراطية بصفة عامة.

وركز المتدخلون على البعد الاستشرافي والتأسيسي في كتابات محمد بردوزي، مشيرين إلى أن كتاب «مصائر ديمقراطية» تحدث عن اللامركزية واللاتمركز قبل أن يبدأ الحديث عنها في المغرب، وركز على ضرورة الانسجام وتزامن الصيرورات، في وقت كان يتميز بتعدد المؤسسات الكلاسيكية الجديدة والأشكال الجديدة للحكامة والضوابط واللجوء إلى بنية الوكالات، كما أنه يعتبر مسألة تقييم السياسات العمومية مسألة جوهرية.

ولفتوا الانتباه إلى تقييمه لمسألة التكنوقراط وانتقاده لهم عندما يصبحون هم صناع القرار، إذ يتصور أن على السياسيين أن يصنعوا القرار وأن يساعدهم التكنوقراط في تنفيذه، وهو ما يعتبره نوعا من التوازن بين القرارات السياسية وبين ما هو تكنوقراطي.

وأشاروا إلى أن بردوزي حذر من ثلاثة مخاطر هي الحلقية وخروج مناضلي اليسار من السياسة ولجوئهم إلى المجتمع المدني، على اعتبار أن المجتمع المدني حرفة والخطر الثالث هو الاحتواء الإيديولوجي، الذي يعتبره حاضرا بقوة في المجتمع المدني.

واعتبروا أن أعمال بردوزي، منذ السبعينيات من القرن المنصرم إلى الآن، تتنوع بشكل كبير، لكن يمكن تلخيصها في ثلاث مسائل أساسية هي «البناء والمواجهة والوعي الثقافي»، مشيرين إلى اهتمامه بالكليات بدل الجزئيات وانتباهه إلى معنى المغرب الثقافي وإلى كون المفاهيم التي قامت عليها المجتمعات الحديثة لا تدخل في قلب المجتمع إذا طغت عليه الأمية.

وتناولوا من جهة أخرى المواقف الاستشرافية التي عبر عنها محمد بردوزي سنة 2000 بخصوص التعليم في كتابه «تحديث التعليم بالمغرب»، مشيرين إلى دلالة الزمن والدعوة إلى الإعمال الجريء للفكر سواء في التعليم أو في الثقافة، وقوله بضرورة ارتكاز منهج الميثاق الوطني للتعليم على ثلاث ركائز هي «التأويل والتنسيق الكلي والإبداع»، وإصراره على يقظة المواطن وتأهيله، كما نبه إلى منزلق النزعة الصورية، وحذر من التشتت في إنشاء القوانين، ودعا إلى اجتثاث المقاربات التجزيئية والدعوة لإعمال الإبداع في تطبيق الميثاق، محذرا من مخاطر الكسل.

وفي الختام تناولت الكلمة الباحثة بديعة ملوك، أرملة محمد بردوزي، التي أكملت تكوينها في كندا، لتقدم موقع زوجها على الأنترنيت، الذي يشمل صور هذا الأخير مع عدد من الشخصيات وتكريمات نظمت له بعد وفاته، فضلا عن مقالات تتناول محمد بردوزي المستشرف والمؤسس وصاحب الكلمات، الذي شارك في تأسيس عدد كبير من المؤسسات، علاوة على جزء يتعلق بالتعريف ببردوزي (1948-2011) ومساره التعليمي والتزامه السياسي والاجتماعي ودوره في المجتمع المدني، وكذا في اللجان وهيئات الدولة ومشاركاته في ندوات ومناظرات وطنية ودولية والأعمال والمؤلفات التي أصدرها.

تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة «الربوة» للثقافة والفن تعد جمعية ثقافية مستقلة تعمل على تنظيم لقاءات وندوات في مختلف المجالات، فضلا عن قراءة الأدب النسائي المغربي وتنظيم لقاءات مع مبدعات مغربيات وتقديم ومناقشة الدراسات الإنسانية التي تعنى بقضايا المرأة المغربية وتنظيم قراءات في الروايات العربية والمغربية الحاصلة على جوائز.

كما أن من مشاريع مؤسسة «الربوة» إحداث مركز الربوة للدراسات وإصدار مجلة ثقافية باسم المؤسسة وإحداث جائزة تشجيعية سنوية باسمها لفائدة المبدعين والباحثين من الشباب ومن النساء، وتنظيم حملات وقوافل مكتباتية من أجل تشجيع الاطلاع على الإنتاجات الثقافية بصفة عامة والإنتاجات الثقافية المغربية بصفة خاصة، لفائدة دور الفتاة والمكتبات المدرسية في المجال القروي خاصة.

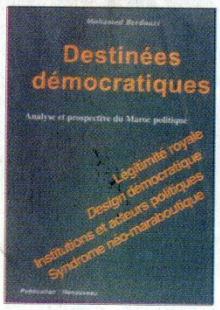

القلم

ندوة بالرباط تعيد قراءة مؤلفات الفقيد محمد بردوزي

الديمقراطية تحتاج إلى مواطن حر ومستقل من كل علاقات التبعية..!

23132/14

بادرت مؤسسة الربوة للثقافة والفن بالرباط إلى إحياء ندوة فكرية تحت عنوان «قراءات في مؤلفات الفقيد محمد بردوزي»، شارك فيها ثلة من الباحثين والحقوقيين كإدريس اليزمي وعبد الله ساعف وعبد الجليل ناظم وخديجة شاكر ومحمد الرضواني وبديعة ملوك أرملة بردوزي.

وقال الباحثون إن مؤلفات الفقيد تعتبر المسار الديمقراطي مسارا لولبيا وليس خطيا، إذ يمكن للديمقراطية أن تتراجع عن بعض المكاسب، مشيرين إلى أن بردوزي يركز في تحليله على جملة من العناصر منها الربط بين الخطاب والممارسة، واعتبار النسق السياسي مرتبطا بالنسق المجتمعي بصفة عامة، كما أن الديمقراطية في تصوره «تحتاج إلى مواطن حر ومستقل متحرر من كل علاقات التبعية، إذ يصعب القيام بانتخابات حرة دون تواجد مواطن حر».

وأضافوا أن الفقيد ركز أيضا على ضرورة وجود علاقات تعاقدية شفافة وواضحة في جميع المعاملات، كما أنه أكد على أن انتشار مبادئ حقوق الإنسان داخل المجتمع يمكن أن يعتبر سدا منيعا في وجه القيم المدمرة للديمقراطية بصفة عامة.

وركز المتدخلون على البعد الاستشرافي والتأسيسي في كتابات محمد بردوزي، مشيرين إلى أن كتاب «مصائر ديمقراطية» تحدث عن اللامركزية واللاتمركز قبل أن يبدأ الحديث عنها في المغرب، وركز على ضرورة الانسجام وتزامن الصيرورات في وقت كان يتميز بتعدد المؤسسات الكلاسيكية الجديدة والأشكال الجديدة للحكامة والضوابط واللجوء إلى بنية الوكالات كما أنه يعتبر مسألة تقييم السياسات العمومية مسألة جوهرية.

ولفتوا الانتباه إلى تقييمه لمسألة التكنوقراط وانتقاده لهم عندما يصبحون هم صناع القرار، إذ يتصور أن على السياسيين أن يصنعوا القرار وأن يساعدهم التكنوقراط في تنفيذه، وهو ما يعتبره نوعا من التوازن بين القرارات السياسية وبين ما هو تكنوقراطي. وأشاروا إلى أن بردوزي حذر من ثلاثة مخاطر هي الحلقية وخروج مناضلي اليسار من السياسة ولجوئهم إلى المجتمع المدني على اعتبار أن المجتمع المدني حرفة والخطر الثالث هو الاحتواء الإيديولوجي الذي يعتبره حاضرا بقوة في المجتمع المدني.

واعتبروا أن أعمال بردوزي منذ السبعينيات إلى الآن تتنوع بشكل كبير، لكن يمكن تلخيصها في ثلاث مسائل أساسية هي: «البناء والمواجهة والوعي الثقافي»، مشيرين إلى اهتمامه بالكليات بدل الجزئيات وانتباهه إلى معنى المغرب الثقافي وإلى كون المفاهيم التي قامت عليها المجتمعات الحديثة لا تدخل في قلب المجتمع إذا طغت عليه الأمية.

وتناولوا من جهة أخرى المواقف الاستشرافية التي عبر عنها محمد بردوزي سنة 2000 بخصوص التعليم في كتابه «تحديث التعليم بالمغرب»، مشيرين إلى دلالة الزمن والدعوة إلى الإعمال الجريء للفكر سواء في التعليم أو في الثقافة، وقوله بضرورة ارتكاز منهج الميثاق الوطني للتعليم على ثلاث ركائز هي «التأويل والتنسيق الكلي والإبداع»، وإصراره على يقظة المواطن وتأهيله، كما نبه إلى منزلق النزعة الصورية وحذر من التشتت في إنشاء القوانين، ودعا إلى اجتثاث المقاربات التجزيئية والدعوة لإعمال الإبداع في تطبيق الميثاق محذرا من مخاطر الكسل.

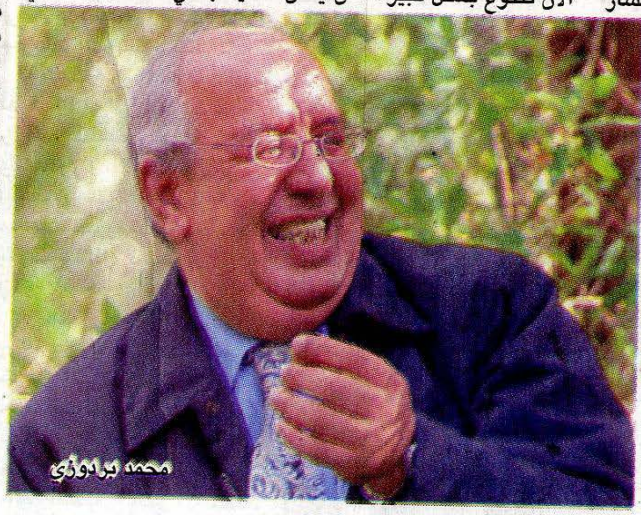
محمد بردوزي

وفي الختام تناولت الكلمة الباحثة بديعة ملوك أرملة محمد بردوزي التي أكملت تكوينها في كندا، لتقدم موقع زوجها على الأنترنيت، والذي يشمل صور هذا الأخير مع عدد من الشخصيات وتكريمات نظمت له بعد وفاته فضلا عن مقالات تتناول محمد بردوزي المستشرف والمؤسس وصاحب الكلمات، والذي شارك في تأسيس عدد كبير من المؤسسات، علاوة على جزء يتعلق بالتعريف ببردوزي (1948–2011) ومساره التعليمي والتزامه السياسي والاجتماعي ودوره في المجتمع المدني وكذا في اللجان وهيئات الدولة وكذا مشاركاته في ندوات ومناظرات وطنية ودولية والأعمال والمؤلفات التي أصدرها.

تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة الربوة للثقافة والفن تعد جمعية ثقافية مستقلة تعمل على تنظيم لقاءات وندوات في مختلف المجالات فضلا عن قراءة الأدب النسائي المغربي، وتنظيم لقاءات مع مبدعات مغربيات وتقديم ومناقشة الدراسات الإنسانية التي تعنى بقضايا المرأة المغربية، وتنظيم قراءات في الروايات العربية والمغربية الحاصلة على جوائز.

كما أن من مشاريع مؤسسة الربوة إحداث مركز الربوة للدراسات وإصدار مجلة ثقافية باسم المؤسسة وإحداث جائزة تشجيعية سنوية باسمها لفائدة المبدعين والباحثين من الشباب ومن النساء، وتنظيم حملات وقوافل مكتباتية من أجل تشجيع الإطلاع على الإنتاجات الثقافية بصفة عامة والإنتاجات الثقافية المغربية بصفة خاصة، وذلك لفائدة دور الفتاة والمكتبات المدرسية في المجال القروي خاصة.

جنازة بنجلون تنسي حاضريهَا خلافاتهم وتذكّر المغاربة بشموخ الراحل

هسبريس – إسماعيل عزام

تحت زخات مطرية خفيفة، وبدموع تملأ الأعين، وبشعارات تمتح من ذاكرة اليسار، ودع جمع غفير من المغاربة الراحل أحمد بنجلون الذي نُقل اليوم نحو مثواه الأخير بمقبرة الشهداء بالرباط، بعد مسار من النضال دام لعقود، اختار القدر إنهاءه في سن 73، لتفقد عائلة اليسار واحداً من أهم قادتها، ورمزاً من رموز الصبر على جحيم سنوات الرصاص.

جنازة اليوم لم تجمع فقط المنتسبين لحزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي الذي أسّسه الراحل، أو حتى المنتسبين لليسار المغربي بكافة تجليّاته، بل جمعت أطياف متعددة من المكوّنات السياسية المغربية، منها حزب العدالة والتنمية الذي حضر منه أساساً وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، وحتى تكنوقراط الحكومة ممثلين في وزير الداخلية محمد حصاد الذي تقدم مسيرة الجنازة.

ألوان المترحّمين على الفقيد تنوّعت كذلك بين الحقوقيين، فعلاوة على الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمركز المغربي لحقوق الإنسان، حضر كذلك **إدريس الصبار عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان**. كما تعدّدت كذلك الإيديولوجيات التي تناست اختلافاتها لتحضر اليوم وداع بنجلون، من القوميين ونشطاء الحركة الأمازيغية وحركة 20 فبراير، فاليوم كان موعداً للألم بامتياز على إنسان نال الاحترام حتى عند من سعوا إلى إقبار حزبه.

حسناء أبو زيد، عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، قالت في تصريح لهسبريس إنّ "الشعب المغربي يتتبع اليوم جنازة مختلفة عن بقيّة الجنائز، جنازة مناضل تمنى للمغاربة إصلاحاً شاملاً غير قابل للخصم أو احتساب الرسوم"، مردفةً: "يجب أن يعي المغاربة أن من رحل اليوم كان رجلاً كبيراً يستحق أن يعرفه الجميع عن قرب، فقد قدم جسده وفكره وشبابه لأجل فكرة آمن بها".

وأضافت أبو زيد:" هذه الجنازة التي جمعت اليوم أناساً يختلفون في مواقفهم، تُقدم رسالة مفادها أن المغرب فقد اليوم رجلاً لا تسعه أيّ جغرافية حزبية. إن بنجلون مدرسة ومشروع وفكر آمن بالديمقراطية، فمع كل الاختلافات، كان حريصاً على السؤال عن إخوته داخل الاتحاد الاشتراكي كما وصفهم دائماً".

وعن حزب التقدم والاشتراكية، نعى خالد الناصري الراحل بقوله:" لقد كان بنجلون مناضلاً رهن حياته بالدفاع عن القيم المثلى. لقد فقد المغرب اليوم رمزاً للنضال الملتزم.. رمزاً ينتمي إلى جيل الدفاع عن المغاربة وعن المصالح العليا لهذه البلاد. لقد شاركت الراحل في النضال التقدمي المشترك من أجل بناء دولة الحق والقانون، وبفقدانه اليوم، يكون الصف الديمقراطي المغربي قد فقد إطاراً يعتز المغرب بأن ينجب مثله".

الحقوقية خديجة الرياضي وصفت وفاة بنجلون بالخسارة الكبيرة للشعب المغربي، متحدثة عن أنه كان عملة نادرة لحجم التعذيب الذي تعرّض له دون أن يحيد عن قناعته ودون أن يبتعد عن قضايا المغاربة، مستطردة بأن الراحل " لم يقبل الدخول إلى مسلسل التسوية بعدما اقتنع أن لا شيء يضمن عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة وأنها لا تزال تتكرّر بشكل أو بآخر في الوقت الحالي".

ومن الشبيبة الطليعية، تحدث كاتبها الوطني الحسين أحداد، عن الراحل كـ"مرجع في النضال، وكمعلم لجميع الأجيال بتفانيه في خدمة البلد"، مشيراً إلى أنه كان حريصاً على التواصل مع شبيبة الحزب رغم مرضه، وأنه بقي إلى حين مماته أحد أكثر السياسيين نزاهة، مبرزاً أن الشبيبة تتمسك بنهجه، وتجعل من مساره بوصلة في عملها السياسي.

وفي غمرة الألم برحيل أحمد بنجلون، لم تتوقف الذكريات عند ما هو سياسي محلي، بل استعاد مقربون منه مساره النضالي من أجل القضية الفلسطينية وكيف تدرّب في معسكرات الزبداني بسوريا لأجل المشاركة في عمليات فدائية داخل أراضيها، قبل أن يمنعه اعتقاله بمدريد ثم ترحيله إلى المغرب من استكمال المسار، كما استعاد آخرون وجوده القوّي داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، خاصة بحضور زعميها التاريخي نوبير الأموي الذي كان يغالب دموعه بصعوبة بالغة.

http://www.hespress.com/orbites/254061.html

مجموعة من ضحايا انتفاضة الشمال يناير 1984 يقررون الدخول في اعتصام مفتوح أمام المقر الجديد لـ CNDH

العرائش نيوز:

مجموعة من ضحايا انتفاضة الشمال يناير 1984 يقررون الدخول في اعتصام مفتوح أمام المقر الجديد لـ CNDH

في خطوة تصعيدية جديدة قرر مجموعة من ضحايا انتفاضة يناير 1984 المنحدرين من مدن الشمال (تطوان ,الحسيمة وطنجة) الدخول في اعتصام مفتوح أمام المقر الجديد للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المتواجد بحي الرياض الخاص بالأغنياء والإدارات الكبرى .ويأتي هذا التصعيد بعد استنفاذ محطة الاعتصام الإنذاري التي كانت محددة في 10أيام ,إذ انطلقت يوم21يناير2015 ,وتمت مواجهتها بتجاهل تام من طرف مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان ,وتدخل عميد شرطة حي الرياض ليلة 23يناير من أجل إخلاء المكان بذريعة أن المجلس يشتغل بالنهار وليس بالليل وهو ما تصدى له المعتصمون وفرضوا مبدأهم ألا وهو الاعتصام مع المبيت.

ومن المعلوم أن هؤلاء الضحايا خاضوا عدة محطات نضالية سابقا من وقفات و اعتصامات من أجل تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة المتمثلة في التعويض والإدماج الاجتماعي إسوة بباقي الضحايا. لكنهم يواجهون من طرف مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسلطة بالاستفزازات والمضايقات والتجاهل لتيئيسهم ودفعهم إلى التخلي عن مطالبهم ,مما يدفعهم إلى اتخاذ قرار التصعيد بالاعتصام مع المبيت في العراء رغم قساوة الطقس ويحملون الدولة المغربية مسؤولية ما سيترتب عن ذلك من مضاعفات صحية ومعنوية.

لائحة بأسماء المعتصمين

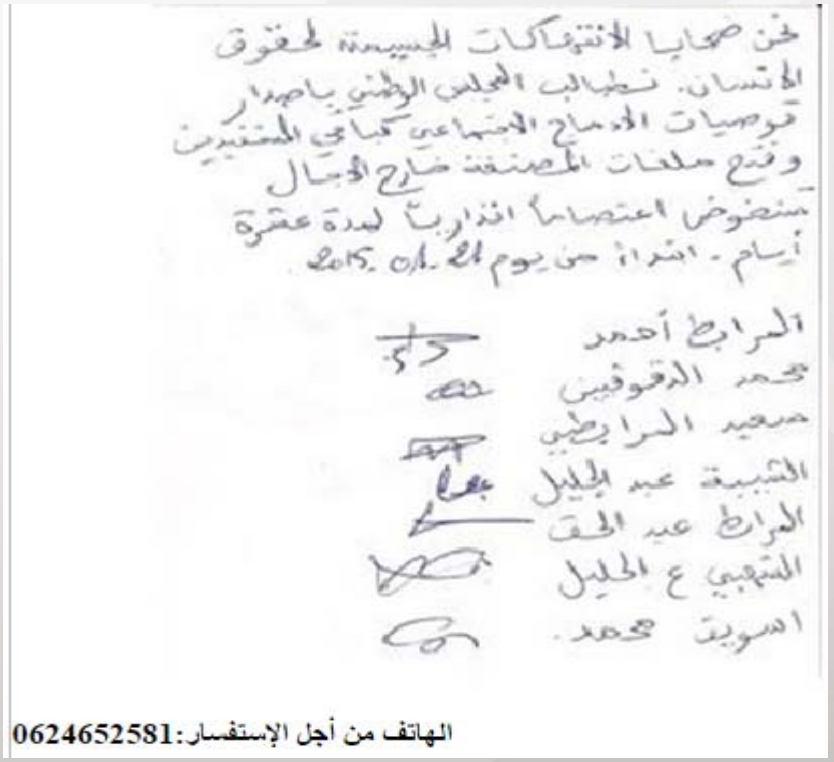
نحن ضحايا الانتفاضات الجسيمة لحقوق الانسان. نطالب المجلس الوطني باصدار توصيات الادماج الاجتماعي كباقي المستفيدين وفتح ملفات المصنفة خارج الاجال سنخوض اعتصاما انذاريا لمدة عشرة أيام - ابتداء من يوم 21.01.2015

الرابط أحمد
محمد الدقوقيين
سعيد الرابطي
الشبيهة عبد الجليل
الرابط عبد الحق
المتهيبي ع الجليل
اسويق محمد.

الهاتف من أجل الإستفسار: 0624652581

http://www.larachenews.com/news9985.html

الرباط ..موكب جنائزي مهيب للمناضل اليساري المرحوم أحمد بنجلون

في موكب جنائزي مهيب، وبعد صلاة الظهر، تم اليوم الثلاثاء، تشييع جثمان المناضل اليساري الراحل احمد بنجلون، الى مثواه الاخير ، في مقبرة الشهداء بمدينة الرباط، بحضور عدد كبير من رفاقه ومعارفه وأصدقائه من مناضلي الصف اليساري، إضافة إلى شخصيات برلمانية وحكومية.

وقد انطلق الموكب الجنائزي، من بيته الكائن في حي النهضة، بالعاصمة السياسية، في اتجاه مسجد ساحة الشهداء، حيث جرت صلاة الجنازة على جثمانه، وقد كان التأثر واضحا على ملامح الجميع، اعتبارا لما للفقيد من مكانة كمناضل صلب، صاحب مبدأ، لم يغير مواقفه أبدا، رغم ما عاناه من تعذيب واعتقال في سنوات الرصاص، ولم يركض وراء أي منصب على امتداد مساره السياسي.

وقد اثنى الكل على خصال المرحوم أحمد بنجلون، ومن بينهم رفيقه في حزب الطليعة الأستاذ عبد الرحمان بنعمرو، والوزير الاول السابق عبد الرحمن اليوسفي، والكاتب الأول السابق أيضا لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي حرص على الحضور في تشييع الجنازة، نظرا للتقدير الخاص الذي يكنه للفقيد.

كما شوهدت عدة وجوه وأسماء تنتمي لمجال الدفاع عن حقوق الإنسان، **ومن بينهم ادريس الأزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار الأمين العام لنفس المجلس**، إلى جانب شخصيات برلمانية ووزراء من الحكومة المغربية، وضمنهم محمد حصاد، والشرقي اضريس، وعبد السلام الصديقي، إلى جانب مصطفى الرميد.

وكان المناضل اليساري احمد بنجلون، قد فارق الحياة، اول امس بالمستشفى العسكري بالرباط، عن سن 73 سنة، بعد صراع طويل مع المرض، عقب سقوطه أثناء نزوله من القطار، مما تسبب له في كسور مست أجزاء مختلفة من جسمه، ظل يتحملها في صبر وشجاعة، حوالي ست سنوات، مترددا على المستشفيات سعيا وراء العلاج.

http://ma-chahid.com/42302/

الرباط ..موكب جنائزي مهيب للمناضل اليساري المرحوم أحمد بنجلون

في موكب جنائزي مهيب، وبعد صلاة الظهر، تم اليوم الثلاثاء، تشييع جثمان المناضل اليساري الراحل احمد بنجلون، الى مثواه الاخير ، في مقبرة الشهداء بمدينة الرباط، بحضور عدد كبير من رفاقه ومعارفه وأصدقائه من مناضلي الصف اليساري، إضافة إلى شخصيات برلمانية وحكومية.

وقد انطلق الموكب الجنائزي، من بيته الكائن في حي النهضة، بالعاصمة السياسية، في اتجاه مسجد ساحة الشهداء، حيث جرت صلاة الجنازة على جثمانه، وقد كان التأثر واضحا على ملامح الجميع، اعتبارا لما للفقيد من مكانة كمناضل صلب، صاحب مبدأ، لم يغير مواقفه أبدا، رغم ما عاناه من تعذيب واعتقال في سنوات الرصاص، ولم يركض وراء أي منصب على امتداد مساره السياسي.

وقد اثنى الكل على خصال المرحوم أحمد بنجلون، ومن بينهم رفيقه في حزب الطليعة الأستاذ عبد الرحمان بنعمرو، والوزير الاول السابق عبد الرحمن اليوسفي، والكاتب الأول السابق أيضا لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي حرص على الحضور في تشييع الجنازة، نظرا للتقدير الخاص الذي يكنه للفقيد.

كما شوهدت عدة وجوه وأسماء تنتمي لمجال الدفاع عن حقوق الإنسان، **ومن بينهم ادريس الأزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار الأمين العام لنفس المجلس**، إلى جانب شخصيات برلمانية ووزراء من الحكومة المغربية، وضمنهم محمد حصاد، والشرقي اضريس، وعبد السلام الصديقي، إلى جانب مصطفى الرميد.

وكان المناضل اليساري احمد بنجلون، قد فارق الحياة، اول امس بالمستشفى العسكري بالرباط، عن سن 73 سنة، بعد صراع طويل مع المرض، عقب سقوطه أثناء نزوله من القطار، مما تسبب له في كسور مست أجزاء مختلفة من جسمه، ظل يتحملها في صبر وشجاعة، حوالي ست سنوات، مترددا على المستشفيات سعيا وراء العلاج.

http://ma-chahid.com/42302/

مستشار ملكي وليوسفي ووزراء يشيعون في جنازة مهيبة جثمان بن جلول

بديل - الثلاثاء، 03 شباط/فبراير 2015 14:31

Share 0 Like Share 16 Tweet 0

بديل- الرباط

وسط جو مهيب، شيّع المئات ظهر اليوم الثلاثاء 3 فبراير، جثمان أحد أبرز القادة التاريخيين لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وقائدا سياسيا الراحل احمد بن جلون أخ شهيد الاتحاد الاشتراكي عمر بن جلون.

وعاين الموقع حضور المستشار الملكي عبد اللطيف المانوني، والقيادي الاشتراكي عبد الرحمان اليوسفي، الى جانب كل من وزير العدل والحريات مصطفى الرميد ووزير التشغيل عبد السلام الصديقي .

كما حضر مجموعة من الحقوقية والفاعلين السياسين ، أبرزهم خديجة الرياضة عن الجمعية المغربية لحقوق الانسان، ومحمد طارق السباعي رئيس الهيئة الوطنية لحماية المال العام، محمد صبار رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ، مصطفى المنوزي رئيس منتدى الحقيقة والانصاف، و نقباء الرباط خالد السفياني ، و عبد الرحمان بن عمر، وكل ممثلي فروع حزب الطليعة على المستوى الوطني.

وكان بن جلون قد توفي صباح أمس 2 فبرايرب،المستشفى العسكري بالرباط بعد صراع مع مرض لم ينفع معه علاج.

http://badil.info/society/10726-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A-%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%81%D9%8A-%D9%88%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D9%87%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%AC%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%86-%D8%AC%D9%84%D9%88%D9%84

مقر جديد للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المركزي

كتب في : 4 فبراير,2015

حراك/ خاص:

1412280915 (1)توصلت ''حراك'' بإعلان من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينهي فيه إلى علم كافة شركائه الوطنيين والدوليين ومهني الإعلام وعموم المواطنين أنه انتقل مؤخرا إلى مقر إداري مركزي جديد عنوانه :

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

شارع الرياض، قطعة رقم 22، حي الرياض، ص ب : 21527، الرباط

الهاتف : 05.37.54.00.00

الفاكس : 05.37.54.01.40

البريد الإلكتروني : cndh@cndh.org.ma

وفي هذا الإطار ذكر المجلس أنه يود تنفيذا لمسطرة تلقي الشكايات التي اعتمدها حديثا من أجل تقوية المقاربة الجهوية وتعزيز القرب مع المواطنين وتسهيل مسطرة تلقي شكايات المواطنين والمواطنات، أن يخبر عموم المرتفقين بما يلي :

*يتعين على المواطنات والمواطنين الراغبين في الاستفسار عن مآل طلباتهم وشكاياتهم المودعة مركزيا، وكذا الذين يودون الاستفسار عن ملفاتهم لدى لجنة تتبع تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، الاتصال بمقر المجلس بالعنوان المبين أعلاه؛

*أما المواطنات والمواطنين الراغبين في تقديم طلباتهم أو شكاياتهم فيجب عليهم الاتصال مباشرة باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان التي يوجد مقر سكناهم ضمن اختصاصها الترابي .

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط- القنيطرة

الرباط، سلا، الصخيرا-تمارة، القنيطرة، الخميسات، سيدي قاسم، سيدي سليمان

ص. ب. 10758-، زنقة شلال أوزود، أكدال الرباط

الهاتف: +212(0) 5 37 77 74 11

الفاكس: +212(0) 5 37 77 74 17

crdh.rabatkenitra@cndh.org.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس- مكناس فاس، مكناس، بولمان، الحاجب، إيفران، مولاي يعقوب، صفرو، تاونات، تازة ص. ب. 8880-10، شارع علال بنعبد الله 54-55، فاس

الهاتف: +212(0) 5 35 62 02 50

الفاكس: +212(0) 5 35 62 02 52

crdh.fesmeknes@cndh.org.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش

مراكش، الحوز، شيشاوة، قلعة سراغنة، الصويرة، الرحامنة، أسفي، اليوسفية

ص ب : 22050- فيلا رقم 5، زنقة إبراهيم وحمان، حي يوسف بن تاشفين، جليز. مراكش

الهاتف: +212(0) 5 24 42 05 87

الفاكس: +212(0) 5 24 42 19 48

crdh.marrakech@cndh.org.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء-سطات الدار البيضاء، المحمدية، بنسليمان، برشيد، الجديدة، مديونة، النواصر، سطات، سيدي بنور 23 زنقة بوريد، الصخور السوداء، الدار البيضاء

الهاتف: +212(0) 5 22 40 03 99

الفاكس: +212(0) 5 22 40 04 03

crdh.casablancasettat@cndh.org.ma

http://hyrak.com/%D9%85%D9%82%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7/

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالراشيدية – ورززات
الرشيدية، ورززات، تنغير، زاكورة ص.ب. 518، تجزئة بوتالمين رقم 561، الرشيدية
الهاتف: +212(0) 5 35 79 11 82
الفاكس: +212(0) 5 35 79 11 87
crdh.errachidiaouarzazate@cndh.org.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال- خريبكة أزيلال، بني ملال، الفقيه بنصالح، خنيفرة، خريبكة، ميدلت
شارع الحسن الثاني-رقم 134-بني ملال
الهاتف: +212(0) 5 23 48 34 99
الفاكس: +212(0) 5 23 48 18 82
crdh.benimellalkhouribga@cndh.org.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة
طنجة-أصيلة، وزان، شفشاون، تطوان، المضيق-الفنيدق، الفحص-أنجرة، العرائش
94 شارع محمد الخامس، الطابق الرابع، ساحة الأمم، طنجة
الهاتف: +212(0) 5 39 94 53 52
الفاكس: +212(0) 5 39 94 53 34
crdh.tangertetouan@cndh.org.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك
وجدة-انجاد، بركان، فكيك، جرسيف، تاوريرت، جرادة
63 شارع محمد السادس، حي المسيرة، وجدة (ص.ب 5824)
الهاتف: +212(0) 5 36 71 25 72
الفاكس: +212(0) 5 36 70 07 89
crdh.oujdafiguig@cndh.org.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان- كلميم
كلميم، سيدي إفني، طانطان، أسا-الزاك
ص.ب. 1083، تجزئة القدس، رقم 677، كلميم
الهاتف: +212(0) 5 28 77 39 74
الفاكس: +212(0) 5 28 77 39 73
crdh.tantangoulmim@cndh.org.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير أكادير إدا وتنان، إنزكان أيت ملول، اشتوكة ايت باها، تارودانت، طاطا، تيزنيت
زنقة المعرض، مدرسة ابن زيدون سابقا
الهاتف: +212(0) 5 28 82 52 61
الفاكس: +212(0) 5 28 82 51 78
crdh.agadir@cndh.org.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة – الناضور
الحسيمة، الناضور، الدريوش
شارع لسان الدين الخطيب، ص.ب. 604، رقم 7، الحسيمة
الهاتف: +212(0) 5 39 98 59 71
الفاكس: +212(0) 5 39 98 59 54
crdh.alhouceimanador@cndh.org.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون – السمارة
السمارة، بوجدور، العيون، طرفاية
شارع الزرقطوني، زنقة 3، العيون
الهاتف: +212(0) 5 28 89 39 81
الفاكس: +212(0) 5 28 89 36 93
crdh.laayounesmara@cndh.org.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة – أوسرد
أوسرد، واد الذهب شارع الولاء، حي الفيلات، الداخلة
الهاتف: +212(0) 5 28 93 09 09
الفاكس: +212(0) 5 28 93 11 26
crdh.dakhlaoussered@cndh.org.ma

تشييع جثمان الراحل أحمد بن جلون

3 فبراير 2015 30 زيارة

تم تشييع جثمان الراحل احمد بن جلون أخ شهيد الاتحاد الاشتراكي عمر بن جلون، أحد أبرز القادة التاريخيين لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، في جو مهيب.

وحضر تشييع جثمان الفقيد، كل من عبد اللطيف المانوني المستشار الملكي ، والقيادي الاشتراكي عبد الرحمان اليوسفي، وزير العدل والحريات مصطفى الرميد ووزير التشغيل عبد السلام الصديقى ،كما حضر مجموعة من الحقوقية والفاعلين السياسين ، أبرزهم خديجة الرياضي عن الجمعية المغربية لحقوق الانسان، ومحمد طارق السباعي رئيس الهيئة الوطنية لحماية المال العام، ومحمد صبار رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ، وعدة شخصيات وطنية اخرى

وتوفي المرحوم، احمد بن جلون، يوم الإثنين 2 فبراير، بالمستشفى العسكري بالرباط، بعد صراع طويل مع المرض، الذي لم ينفع معه علاج.

http://www.infomedia.ma/2015/02/03/34039/%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%8A%D8%B9-%D8%AC%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A8%D9%86-%D8%AC%D9%84%D9%88%D9%86

Maroc : Ce droit à l'info…

Hamid Dades

Nombreux sont les faits et les décisions au Maroc qui demeurent encore de simples «promesses» sans suite. En apparence, tout est là, mais en réalité... ça traîne toujours!

C'est le cas de l'accès à l'information qui, malgré tout ce qu'on peut dire autour, reste encore une simple utopie, très ressentie d'ailleurs dans le cadre de l'exercice du métier de journaliste.
Les professionnels n'ont toujours pas accès à l'information qu'il faut et quand il faut. Beaucoup ignorent même les voies d'accès à certains «canaux» par lesquels passent certains privilégiés pour certains cas bien précis.
Des gens qui sont censés apporter ou plutôt «rapporter» l'info n'en disposent pas et pourtant, depuis juillet 2011, la question est devenue importante puisque consacrée par le dahir chérifien n.1.11.91 du 29 juillet 2011 portant promulgation du texte de la Constitution, pour ainsi devenir un droit «constitutionnellement » reconnu à qui de droit. Le droit d'accès à l'information constitue désormais l'un des droits et libertés fondamentaux énoncés par l'Article 27.

Un engagement clair...

La consécration de ce droit confirme certes l'engagement permanent du Maroc en faveur des droits de l'homme comme ils sont reconnus internationalement, ainsi que son engagement à respecter les dispositions de l'Article 19 de la Déclaration universelle des droits de l'homme, l'Article 19 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques et l'Article 10 de la Convention des Nations Unies contre la corruption qui a obligé les administrations publiques à faciliter aux citoyens l'accès aux informations, en veillant à instaurer toutes les mesures qui leur permettent l'exercice de ce droit et ce, en vue de renforcer la transparence et enraciner la culture de la bonne gouvernance .
Vu l'extrême importance du droit d'accès à l'information dans le processus d'approfondissement de la démocratie en tant que valeur, principe et pratique, ce droit d'accès vient en tant que traduction effective et concrète des dispositions de la Constitution et de ses implications juridiques et institutionnelles. Il représente une expression claire d'une réelle volonté politique qui répond aux besoins exprimés par l'évolution quantitative et qualitative de l'administration et de la société. D'autre part, cette loi contribuera de manière significative à la consolidation de l'état de droit, au renforcement de l'arsenal législatif et au soutien aux autres bases juridiques que le Maroc vient d'instaurer dans ce parcours via la publication de la loi relative à l'obligation de la motivation des décisions administratives émanant des administrations publiques, des collectivités locales et des établissements publics et via la publication de la loi sur la protection des personnes physiques à l'égard des données de nature personnelle, en plus de la création de l'Institution chargée des Archives du Maroc et de l'Institution du Médiateur, ainsi que le Conseil national des droits de l'homme et l'Instance centrale de prévention de la corruption.

http://www.lereporter.ma/actualite/a-la-une/4564-maroc-ce-droit-%C3%A0-l%E2%80%99info%E2%80%A6.html

... Mais concrètement

C'est encore la galère! L'accès à l'info est toujours méconnu de certaines sources. Des responsables proches de certains dossiers d'importance capitale, préfèrent encore le «silence» et sont inaccessibles sur toute la ligne. A propos de ligne, ces téléphones qu'on laisse sonner sans y répondre et sans même rappeler par correction, ne serait-ce que pour connaître l'objet des appels, sont loin de consacrer ce «droit» d'accès à l'information... Ne parlons pas des messages vocaux laissés et des SMS souvent volontairement ignorés...
Récemment, la presse parlait d'une éventuelle éclaircie dans les relations franco-marocaines tendues depuis un certains temps. On apprend l'arrivée éventuelle au Maroc du chef de la diplomatie française. Puis, dans un pas anticipateur, le ministre marocain des Affaires étrangères et de la Coopération annonce un déplacement à Paris. Un déplacement qui a été reporté et pour cause... Ni le ministre, ni la ministre déléguée, ni le porte-parole du gouvernement, ni même les attachés de presse n'ont «daigné» éclairer la lanterne des demandeurs en précisant les raisons de ce report!
On apprend, par le biais d'une agence de presse étrangère, certaines informations, que des gens bien de chez-nous ont dû lui souffler, alors qu'on devrait en principe être les premiers à être informés. D'abord, dans le cadre d'un droit et puis vu la nature de notre métier et notre mission d'informer...
Ce n'est là qu'un simple exemple de plusieurs affaires et questions d'extrême importance dont le «journaliste marocain» doit exclusivement être informé et en faire l'écho qu'il faudrait, mais il est toujours le dernier à savoir, sinon celui qui n'en sait rien. Et on lui reproche, après, de ne pas informer! N'est-il pas sage de l'informer d'abord? Surtout que c'est son droit le plus absolu. Outre la Constitution, on se réfère ici à la loi 31-13 relative au Droit d'accès à l'information et qui peine encore à trouver une voie vers sa mise en œuvre.

Et pourtant...

Ce texte juridique se veut une contribution à la vulgarisation et à la consolidation des normes d'ouverture et de transparence et un renforcement de la confiance dans la relation qui relie l'administration et ses usagers. Il vient ainsi enraciner la démocratie participative et instaurer des dispositions à même de contribuer à la moralisation de la pratique administrative et garantir la crédibilité et intégrité dans la gestion des affaires publiques. En outre, ce texte aide les citoyens à mieux saisir les procédures et démarches administratives, protéger leurs droits et faire évoluer leur connaissance juridique et administrative. Qui plus est, ce texte, outre sa capacité à fournir des informations, constitue un facteur d'attraction des investissements et de dynamisation de l'économie.
Ce texte pose un cadre d'organisation du droit d'accès à l'information du point de vue de son champ d'application et les modalités d'exercice de ce droit avec un esprit de responsabilité et de citoyenneté engagée, selon une procédure claire et simple et, par ailleurs, du point de vue des mécanismes relatifs à la publication anticipée d'informations pouvant assurer sa consolidation et sa bonne application, ainsi que ses exceptions et les pénalités liés au non respect de ses dispositions.
Sur papier, tout est clair, mais dans la réalité... Quand se décidera-t-on à «nous» informer et à «nous» permettre de «jouir» pleinement de notre droit?

Hamid Dades

La constitution prévoit:

Article 27

Les citoyennes et les citoyens ont le droit d'accéder à l'information détenue par l'administration publique, les institutions élues et les organismes investis d'une mission de service public.

Le droit à l'information ne peut être limité que par la loi, dans le but d'assurer la protection de tout ce qui concerne la défense nationale, la sûreté intérieure et extérieure de l'État, ainsi que la vie privée des personnes, de prévenir l'atteinte aux droits et libertés énoncés dans la présente Constitution et de protéger des sources et des domaines expressément déterminés par la loi.

Article 28

La liberté de la presse est garantie et ne peut être limitée par aucune forme de censure préalable.

Tous ont le droit d'exprimer et de diffuser librement et dans les seules limites expressément prévues par la loi, les informations, les idées et les opinions.

La loi est claire

La loi 31-13 définit les termes, les personnes et les instances concernés par ce droit. Ainsi, y lit-on dans son titre 1: «Définitions, Article 1. Les termes suivants seront utilisés dans cette loi dans le sens qui leur sera donné ci- après. Ainsi, l'on entend par:

a) Les informations: Les données exprimées sous forme de chiffres ou lettres ou dessins ou images, sur support papier ou sous format électronique.

b) Les documents administratifs: les rapports, les études, les procès-verbaux, les statistiques, les circulaires, les publications, les notes, les correspondances, les avis consultatifs, les décisions administratives, ainsi que les ordonnances, les arrêts et les décisions de justice.

c) Les instances concernées: Toutes les instances concernées par la mise en œuvre des dispositions de la présente loi et cela comprend ce qui suit:

- les administrations publiques
- les établissements publics
- les collectivités territoriales
- le Parlement
- l'appareil judiciaire
- tout organisme de droit public.
- toute instance contrôlée ou financée par les instances susmentionnées.
- toute entreprise du secteur public ou privé chargée de la gestion d'un établissement public.

d) Personne responsable: Il s'agit du fonctionnaire ou de l'employé nommé par l'instance concernée afin de recevoir les demandes d'accès à l'information et livrer les informations demandées. En cas de non désignation d'un responsable, ou en son absence, c'est le Président de l'instance qui devra prendre en charge cette question».

Le titre 2 consacré au droit d'accès à l'information stipule dans son article 2: «Tout citoyen et citoyenne et toute personne morale assujettie au droit marocain a un droit d'accès aux informations et aux documents détenus par les instances concernées en prenant en considération les dispositions de la présente loi». Et dans son Article 3: «Sans attenter à l'intérêt public et les intérêts privés des individus, les informations qui sont déjà divulguées ou délivrées par une instance concernée peuvent être réutilisées».

CAMPAGNE MONDIALE STOP TORTURE

par Benoit Priem

Décharges électriques. Passages à tabac. Viols. Humiliations. Simulacres d'exécution. Brûlures. Privation de sommeil. Torture à l'eau. Longues heures dans des postures contorsionnées. Utilisation de tenailles, de substances médicamenteuses et de chiens. Ces mots sonnent à eux seuls comme un cauchemar. Pourtant, tous les jours et dans toutes les régions du monde, ces horreurs inimaginables sont une réalité pour des milliers d'hommes, de femmes et d'enfants.

La torture est une pratique odieuse. Elle est barbare et inhumaine. Rien ne saurait la justifier. C'est une pratique indéfendable, contre-productive, qui corrompt l'état de droit et le remplace par la terreur. Personne n'est en sécurité lorsque l'État autorise son usage.

En mai 2014, Amnesty International lance sa campagne mondiale Stop Torture, dont l'objectif est d'obtenir que chacun soit protégé contre la torture. À l'occasion du 30e anniversaire de la Convention contre la torture, l'organisation forte de plus de 50 années d'expérience, demande instamment aux gouvernements de tenir leurs engagements et de respecter le droit international. Elle appelle les gens à exiger l'arrêt de la torture.

Cinq pays prioritaires ont été choisis comme cibles des actions dans cette campagne : le Maroc, l'Ouzbékistan, les Philippines, le Nigéria et le Mexique. Ces pays ont été choisis pour le potentiel d'influence régionale qu'ils représentent : une amélioration dans l'un de ces pays pourra entraîner une amélioration dans les pays voisins. De plus, dans ces pays, la pression internationale sur les gouvernements a de grandes chances d'aboutir à de réels changements dans les pratiques et/ou les législations favorisant la torture.

Pour chaque pays, un individu en danger a été choisi pour le lancement de la campagne.

Chaque cas est emblématique de la problématique de la torture dans le pays. Vous pouvez agir pour un ou plusieurs de ces individus.

De nouveaux cas seront mis en avant tout au long de la campagne, qui durera jusqu'à 2016.

,,,

Maroc et Sahara occidental : Ali Aarrass

Nom : Ali Aarrass

Genre : homme

Date de naissance : 4 mars 1962

Situation matrimoniale : marié à Houria. Ils ont une fille de huit ans.

Profession : propriétaire d'un café

Nationalité : belge et marocaine

Antécédents : né à Melilla, en Espagne. À 15 ans, il a déménagé en Belgique, dont il a obtenu la nationalité en 1989. En 2005, il est retourné à Melilla avec sa femme pour se rapprocher de son père vieillissant.

Les pétitions ont été remises au ministre marocain de la Justice par une délégation d'Amnesty le 17 septembre 2014 à Rabat. 215 000 signatures avaient été recueillies de par le monde. L'action est donc clôturée.

http://www.amnestyinternational.be/doc/actions-en-cours/article/campagne-mondiale-stop-torture

Mise à jour du 05/11/2014 : Suite à la remise de cette pétition, les autorités marocaines se sont dites déterminées à enquêter pour établir la vérité sur l'affaire Ali Aarrass. Elles ont cependant indiqué qu'à leurs yeux, il était peu probable qu'Ali ait été torturé, et ce malgré les rapports accablants des experts des Nations unies.

Les autorités marocaines voient d'un mauvais œil l'ouverture d'une enquête internationale et rejettent l'idée d'un examen médical d'Ali Aarrass par un expert médico-légal international. Elles ont annoncé qu'un examen aurait bien lieu, mais qu'il serait diligenté par un expert marocain. Un expert médico-légal international sera tout de même autorisé à y assister, conformément au Protocole d'Istanbul.

Les autorités marocaines ont également indiqué que la réforme du Code de procédure pénale prenait en compte plusieurs recommandations faites par Amnesty International, notamment en ce qui concerne l'accès à un avocat dès la première phase de détention et l'institution d'un registre centralisé des détenus. Les propositions actuelles restent cependant décousues et nous continuerons de demander l'inclusion de garanties complètes, en lien avec les appels de notre campagne.

En septembre, une décision de la Cour d'appel de Bruxelles a ordonné aux autorités belges de fournir une assistance consulaire à Ali Aarrass. Les autorités n'ont à ce jour toujours pas appliqué cette décision.

La décision de la Cour d'appel de Bruxelles ne constitue pas le seul développement positif en cette affaire : en juillet 2014, le Comité des droits de l'homme des Nations Unies a décidé que l'Espagne avait violé l'article 4 du Pacte International sur les droits civils et politiques en extradant Ali Aarrass vers le Maroc. Le comité a dès lors demandé à l'Espagne d'accorder à Ali Aarrass une compensation adéquate et de prendre toutes les mesures possibles pour coopérer avec les autorités marocaines de manière à assurer qu'Ali soit bien traité au Maroc.

« L'injustice et la privation de liberté sont source de graves dommages psychologiques et physiques. Pourtant, il est encore plus dur moralement d'être délaissé et oublié : quand vos amis et votre famille abandonnent le combat alors que vous êtes enfermé et impuissant et que ce sont justement ces personnes sur lesquelles vous comptez pour vous soutenir et se battre pour que justice soit faite. Je remercie Dieu de ne pas être dans cette situation. Mais je vous prie instamment de penser à tous ceux qui le sont, ces victimes de détention arbitraire abandonnées par tous. » Ali Aarrass

En 2006, les autorités espagnoles ont ouvert une enquête sur Ali pour terrorisme. Ils n'ont trouvé aucun élément à charge. Pourtant, deux ans plus tard, les autorités marocaines ont demandé son extradition sur la base de nouvelles accusations de terrorisme. Le 14 décembre 2010, Ali a été extradé vers le Maroc bien que le Comité des droits de l'homme des Nations unies ait mis en garde contre le risque de torture et de procès inéquitable qu'il courait dans ce pays.

Après avoir été renvoyé de force vers le Maroc, Ali a indiqué avoir été maintenu en détention au secret pendant 12 jours par les services du renseignement marocains à Témara, près de Rabat, la capitale. Il a raconté qu'on lui avait infligé les sévices suivants : coups sur la plante des pieds, décharges électriques sur les testicules, suspension prolongée par les poignets et brûlures de cigarette.

Your browser does not have the necessary plugin to display this content.

Ali a ensuite été arrêté officiellement par la police marocaine et transféré à la prison de Salé II. Ses codétenus ont dit avoir été choqués par les traces de torture sur le corps d'Ali et par l'état psychologique dans lequel il était à son arrivée. Les autorités marocaines n'ont accordé aucune considération à ces éléments.

Le 19 novembre 2011, Ali a été déclaré coupable d'utilisation illégale d'armes et d'appartenance à un groupe ayant l'intention de commettre des actes terroristes. Il a été condamné à une peine de 15 ans d'emprisonnement, ramenée à 12 ans en appel. Sa condamnation était fondée uniquement sur les aveux qu'on lui avait arrachés sous la torture.

Du 10 juillet au 7 août 2013, Ali a observé une grève de la faim pour protester contre les mauvais traitements infligés par le personnel pénitentiaire. Il a mis fin à celle-ci à l'issue d'une visite du Conseil national des droits de l'homme du Maroc.

Ali se trouve toujours à la prison de Salé II. Il a indiqué avoir été maltraité par des membres de l'administration pénitentiaire. On l'a notamment obligé à se déshabiller entièrement dans sa cellule et on l'a empêché de dormir la nuit. Aujourd'hui, Ali Aarrass serait toujours détenu dans des conditions difficiles. À ce jour, les autorités marocaines n'ont pas véritablement enquêté sur la torture qu'il a subie, en dépit des nombreuses plaintes déposées par sa famille, ses avocats et Amnesty International. Le 21 mai dernier, le Procureur du Roi à Rabat a présenté une requête au juge d'instruction afin d'ouvrir une enquête relative aux accusations de torture dans le dossier Ali Aarrass.

Que fait la Belgique ?

Ali Aarrass a la double nationalité belgo-marocaine. Outre les demandes faites au Gouvernement marocain, Amnesty International s'adresse au Gouvernement belge afin qu'il vienne en aide à Ali Aarrass et prenne clairement position contre la torture. Cela peut se faire de différentes manières :

L'assistance consulaire

Ali Aarrass et sa famille demandent une assistance consulaire à la Belgique. Amnesty soutient leur demande. Le ministre des Affaires étrangères, M. Didier Reynders, la refuse. La Belgique choisit donc de rejeter la demande d'assistance consulaire aux personnes ayant la double nationalité belgo-marocaine. Elle fait, pour se justifier, une lecture unilatérale du droit international relatif à l'assistance consulaire et n'accorde apparemment aucune importance aux graves violations des droits humains dont Ali Aarrass est victime.

En février 2014, un tribunal belge a ordonné aux autorités belges de fournir à Ali Aarrass une assistance consulaire. La décision a été confirmée en appel le 11 septembre.

La pression diplomatique et politique

Il est choquant de constater que jusqu'à présent – du moins selon les informations dont Amnesty dispose – les autorités belges n'ont entrepris, auprès des autorités marocaines, aucune démarche pour dénoncer les tortures infligées à Ali Aarras.

Défendre les droits humains et utiliser la diplomatie pour y parvenir va pourtant bien au-delà d'une simple assistance consulaire. La torture doit être dénoncée dans tous les cas, et le Gouvernement belge devrait a fortiori et de toute évidence, s'opposer systématiquement à tout acte de torture, à tout mauvais traitement, à toute détention arbitraire d'une personne ayant la nationalité belge. Amnesty International continuera à denoncer l'attitude répréhensible des autorités belges dans cette affaire.

Amnesty International demande au Ministre belge des Affaires étrangères qu'il donne des instructions afin de fournir une assistance consulaire à Ali Aarrass, qu'il exerce une pression politique et diplomatique sur les autorités marocaines afin que celles-ci enquêtent sur les plaintes de torture, punissent les responsables et libèrent Ali Aarrass, en conformité avec les recommandations émanant du Groupe de travail des Nations unies sur la détention arbitraire.

Rencontre : Un nouveau projet de loi pour la médecine légale

Le secteur de la médecine légale au Maroc souffre de nombreux dysfonctionnements. Afin d'encadrer cette pratique et combler le vide juridique en matière de réglementation des activités médico-légales, un projet de loi a été déposé au secrétariat général du gouvernement, il y a environ une année. En attendant son adoption, le Centre marocain du traitement législatif et de la gouvernance judiciaire a organisé, vendredi dernier à Fès, une rencontre pour débattre du projet de loi de médecine légale sur le thème «le projet de loi sur la médecine légale : les questions d'adaptation et de la normalisation mondiale et les défis du système de la justice».

Cette rencontre, qui a réuni un parterre d'experts, de médecins, de magistrats et de juristes de divers horizons, a été l'occasion de mettre l'accent sur le concept et l'encadrement juridiques de la médecine légale, ainsi que l'état des lieux de la profession au Maroc. «Le secteur de la médecine légale revêt une importance particulière, notamment durant les différentes étapes des procès pénaux. C'est dans ce sens que le fiqh et la justice considèrent cette discipline comme l'une des "garanties" importantes pour un procès équitable», a souligné Adnane El Moutafaouek, secrétaire général du Centre marocain du traitement législatif et de la gouvernance judiciaire, lors de son intervention à cette rencontre.

Pour sa part, Hicham Benyaïch, professeur agrégé de médecine légale et médecin-chef de l'Institut médico-légal du CHU Ibn Rochd à Casablanca, a affirmé que le projet de loi sur la médecine légale, élaboré à l'initiative de la direction des affaires criminelles et des grâces au ministère de la Justice, est venu combler un vide en matière de réglementation des activités médico-légales. «L'objectif de cette loi est d'établir un cadre légal pour l'exercice de la fonction à travers l'inscription des médecins et des praticiens sur le tableau des experts et la précision de leurs relations avec les autorités judiciaires. Ce projet tend également à encadrer les activités médico-légales par la mise en place prochainement d'un Conseil national de médecine légale», indique M. Benyaïch. Par ailleurs, les participants ont salué les énormes progrès de la science dédiés au service de la justice pénale.

Défaillances

D'après **le rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) datant de juillet 2013, le secteur de la médecine légale souffre de nombreuses défaillances. Il s'agit principalement du manque crucial de professionnels dans le secteur. En effet, le Maroc ne compte que 13 spécialistes en médecine légale et un seul service hospitalo-universitaire dans cette discipline.** Le Conseil fait remarquer qu'en dehors des médecins spécialistes en médecine légale, les médecins hospitaliers qui pratiquent les autopsies n'ont aucune formation. Quant aux médecins des bureaux municipaux d'hygiène formés pour les autopsies, un grand nombre d'entre eux est en préretraite. Par ailleurs, l'étude note que la plupart des morgues hospitalières sont très anciennes et font face à une insuffisance tant qualitative que quantitative en matériel pour les autopsies. L'étude pointe aussi du doigt la rémunération insignifiante des médecins chargés d'effectuer les autopsies dans le cadre des frais de justice en matière pénale. Le rapport relève également le faible financement des activités médico-légales par le département de la justice et leur inadaptation.

http://www.devanture.net/news.php?id=248369

Des enfants exploités, le Maroc pointé du doigt par Human Rights Watch

Maria TAZI

Dans son rapport publié janvier sur la situation actuelle des droits humains dans environ 90 pays, Human Rights Watch révèle, dans un passage dédié au Maroc, l'exploitation enfantine de petites filles issues de zones rurales travaillant comme domestique pour des salaires de crève-la-faim. Les filles, âgées d'à peine huit ans, sont surtout embauchées par des employeurs de Casablanca, Marrakech et dans la capitale, Rabat.

En dépit d'une loi inscrite dans la Constitution marocaine, « des milliers d'enfants […] –principalement des filles – travaillent comme domestiques », dit le rapport.

Children work at a brick factory in RawaGetty Images

Ces « petites bonnes », qui travaillent pour la plupart au noir, se comptent par milliers, entre 60 000 et 80 000 selon une étude de HRW. Il est donc difficile, presque impossible de déterminer exactement le nombre d'enfants exploités par leurs employeurs marocains. L'exploitation enfantine constitue pourtant une réalité incontestable, selon Haut Commissariat au plan (HCP).

Selon les chiffres des Nations Unies et les sources gouvernementales, leur nombre aurait diminué ces dernières années. Mais « des filles dès l'âge de huit ans continuent à travailler dans des domiciles privés jusqu'à 12 heures par jour pour des salaires modiques, dans certains cas seulement 11dollars par mois », selon HRW. Dans les pires cas, les enfants doivent subir les agressions, sexuelles ou non, de leurs employeurs.

D'autant plus que les inégalités se creusent. Les enfants issus de milieux ruraux et ceux habitant en ville observent une grande disparité en matière de respect des droits de l'homme.

Des efforts réels mais insuffisants

Le Maroc n'a pas oublié les promesses du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) tenu à Marrakech en novembre dernier. La ratification du troisième protocole relative aux droits de l'enfant, annoncée par la lettre royale lors de ce forum, était au centre de la rencontre nationale sur la consolidation des mécanismes de protection de l'enfant organisée par l'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE) en janvier, à Rabat.

Citant un rapport établi par le CNDH (Conseil national des droits de l'Homme), Mohammed Sebbar, secrétaire général du CNDH, a mis en lumière les dysfonctionnements qui freinent les mécanismes de protection des droits de l'enfant au Maroc. Il a ainsi exigé que la législation marocaine aligne ses lois sur les protocoles internationaux.

«La ratification du troisième protocole est un grand pas dans ce sens», a-t-il déclaré. Regina De Dominicis, la représentante de l'Unicef au Maroc, en est arrivée à la même conclusion. «Une analyse menée par l'Unicef et l'ONDE relève que malgré un redoublement d'efforts de la part du Maroc, les enfants sont toujours victimes de violences et cela dans des lieux insoupçonnés tels que la maison, l'école ou la rue ». Elle a ainsi appelé à un engagement collectif de tous les acteurs, gouvernement, autorités policières, parents, entreprises, et enseignants pédagogiques, d'améliorer les conditions de vie des enfants marocains et de leur venir en aide en cas de besoin.

Faisant allusion à la convention signée avec les Nations Unies, elle rappelle qu'en «1989, 195 pays ont donné une promesse à leurs enfants. 25 ans plus tard, cette promesse n'a été tenue que partiellement».

http://www.mena-post.com/2015/02/04/des-enfants-exploites-le-maroc-pointe-du-doigt-par-human-rights-watch/